الموقف الصيني من التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

م.م. إنصاف طالب محمد عبيد
جامعة بغداد : مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

The Chinese Position on the Russian–American Rivalry in the Middle East

M.M. Insaf Talib Muhammad Ubaid
University of Baghdad: Center for Strategic and International Studies

المستخلص: يمثل الشرق الأوسط نقطة ارتكاز استراتيجية في توازنات النظام الدولي، لما يتمتع به من موقع جغرافي فريد وثروات طبيعية هائلة، إضافة إلى تحكمه بعدد من الممرات البحرية الحيوية في التجارة والطاقة العالمية وقد شكّل هذا الموقع مركز جذب للقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا، اللتين تنافستا تاريخيًا على توسيع نفوذهما في الإقليم، كل وفق رؤيته ومصالحه وفي خضم هذا التنافس الدولي، برزت الصين كقوة صاعدة تسعى لتعزيز حضورها في الشرق الأوسط عبر أدوات مختلفة عن تلك التي تعتمدها القوى التقليدية فبدلًا من التدخلات العسكرية أو الاصطفاف السياسي، تبنّت الصين سياسة خارجية براغماتية تركز على المصالح الاقتصادية طويلة الأمد، وتوظيف مبادرات مثل (الحزام والطريق) لتعزيز الارتباط الاقتصادي واللوجستي مع دول المنطقة، تتسم السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط بالحذر والتوازن، حيث تسعى بكين إلى توسيع شراكاتها دون الدخول في محاور أو صراعات، وتحافظ على علاقات متوازنة مع كل من موسكو وواشنطن وفي الوقت ذاته، تحرص الصين على استقرار المنطقة بوصفه شرطًا أساسيًا لإنجاح استثماراتها ومشاريعها الاستراتيجية

يستعرض هذا البحث أوجه التفاعل الصيني مع التنافس الروسي الأمريكي، ويحلل كيف توظف الصين أدواتها الناعمة لتحقيق مصالحها دون المساس باستقرار الإقليم أو التورط في استقطابات حادة كما يسلّط الضوء على طبيعة المقاربة الصينية القائمة على الحياد النسبي، والانخراط

الاقتصادي، والدبلوماسية الهادئة، ما يجعل من حضورها في الشرق الأوسط نموذجًا مختلفًا عن الحضورين الأمريكي والروسي . **الكلمات المفتاحية:** الشرق الأوسط، الصين، التنافس الروسي الأمريكي ،الاستراتيجية الصينية و المصالح الصينية في الشرق الأوسط

Abstract : The Middle East represents a strategic pivotal point in the balance of power in the international system, due to its unique geographical location and vast natural resources, in addition to its control over several vital sea lanes for global trade and energy. This location has been a center of attraction for major powers, led by the United States and Russia, which have historically competed to expand their influence in the region, each according to its own vision and interests. Amid this international competition, China has emerged as a rising power seeking to strengthen its presence in the Middle East through tools different from those used by traditional powers. Instead of military interventions or political alignment, China has adopted a pragmatic foreign policy focused on long-term economic interests, employing initiatives such as the Belt and Road Initiative to strengthen economic and logistical ties with countries in the region. Chinese policy toward the Middle East is characterized by caution and balance, as Beijing seeks to expand its partnerships without entering into axes or conflicts, and maintains balanced relations with both Moscow and Washington. At the same time, China is keen on regional stability as a prerequisite for the success of its strategic investments and projects.

This research reviews aspects of Chinese interaction with The Russian-American rivalry analyzes how China employs its soft power to achieve its interests without compromising regional stability or becoming embroiled in sharp polarizations. It also highlights the nature of the Chinese approach, based on relative neutrality, economic engagement, and quiet diplomacy, which makes its presence in the Middle East a model different from the American and Russian presences. **Keywords:** Middle East, China, Russian-American rivalry, Chinese strategy, and Chinese interests in the Middle East.

المقدمة: لطالما شكّلت منطقة الشرق الأوسط محورًا للصراع والتنافس في النظام الدولي، ليس فقط بفعل موقعها الجغرافي الفريد الذي يربط ثلاث قارات، بل أيضًا نظرًا لما تزخر به من موارد طبيعية، وعلى رأسها احتياطات النفط والغاز، والممرات البحرية الحيوية مثل مضيق هرمز وقناة السويس وباب المندب ومن هنا، أصبح التحكم في المنطقة أو التأثير فيها هدفًا دائمًا للقوى الكبرى، التي تتعامل معها باعتبارها عقدة استراتيجية لضمان استقرار الاقتصاد العالمي وتأمين إمدادات الطاقة.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، احتل التنافس الأمريكي الروسي (السوفيتي سابقًا مساحة واسعة من المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط، حيث تبنّى كل طرف سياسات وأدوات متنوعة لتعزيز نفوذه، شملت التحالفات العسكرية، والدعم السياسي، والتدخلات المباشرة أو غير المباشرة في النزاعات الإقليمية هذا التنافس لم يقتصر على الحرب الباردة، بل استمر في صور متجددة حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مع تزايد الحضور الروسي في ملفات مثل الأزمة السورية، والتمدد الأمريكي في مجالات الطاقة والأمن الإقليمي، في هذا السياق المعقد، تبرز الصين كقوة دولية صاعدة تسعى إلى تعزيز مكانتها العالمية من خلال مقاربة مختلفة، لا تقوم على الصدام أو المواجهة المباشرة، بل على توسيع النفوذ عبر أدوات القوة الناعمة، والمشاريع

الاقتصادية العملاقة، والتعاون متعدد الأطراف وتُعدّ مبادرة الحزام والطريق الإطار الأشمل الذي يحدد الملامح الكبرى للحضور الصيني في الشرق الأوسط، حيث تسعى بكين إلى تأمين استقرار الممرات التجارية، وتنويع مصادر الطاقة، وربط اقتصادها بأسواق المنطقة دون الانخراط في الاستقطابات الإيديولوجية أو الصراعات العسكرية.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث في تناوله لتفاعل ثلاث قوى دولية كبرى ضمن بيئة جيوسياسية معقدة كمنطقة الشرق الأوسط. كما يُوضح كيف توظّف الصين أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية لتعزيز مصالحها بعيدًا عن التنافس الصدامي التقليدي. ويُساهم في إثراء الأدبيات الاستراتيجية بفهم أعمق لتحولات التوازن الدولي في ظل صعود أدوار غير غربية.

الإشكالية :ينطلق البحث من إشكالية رئيسية وهي" ما طبيعة الموقف الصيني من التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وكيف توظف بكين أدواتها للحفاظ على مصالحها دون الانخراط في الاستقطاب الدولي؟ " ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الآتية التي تعكس محاور البحث ومباحثه

1. ما الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية؟
2. ما أبرز ملامح التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة من حيث الخلفية التاريخية والأدوات المستخدمة؟
3. كيف تنظر الصين إلى السياسات الأمريكية والروسية في الشرق الأوسط؟
4. ما الأدوات التي تعتمدها الصين في إدارة موقفها من هذا التنافس ؟

الفرضية: ينطلق البحث من فرضية علمية مفادها أن الموقف الصيني من التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يقوم على استراتيجية توازن دقيق، تسعى من خلالها الصين إلى حماية مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية دون الانخراط المباشر في الاستقطابات أو

النزاعات، عبر توظيف أدوات مرنة تشمل مبادرة الحزام والطريق، والدبلوماسية متعددة الأطراف، والسياسات الحيادية النسبية.

هيكلية البحث وتشمل:المقدمة

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ودوافع التنافس الدولي عليها

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للتنافس الروسي الأمريكي في المنطقة

المبحث الثاني: تأثير الموقف الصيني من التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط

المطلب الأول: مواقف الصين من السياسات الروسية والأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط

المطلب الثاني: أدوات الصين في إدارة موقفها من التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الاوسط والخاتمة

المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ودوافع التنافس الدولي عليها

يحتل الشرق الأوسط موقعًا مركزيًا في النظام الدولي، لما يتمتع به من أهمية جغرافية واقتصادية وسياسية فالمنطقة تمثّل نقطة التقاء بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتضم ممرات بحرية حيوية مثل مضيق هرمز وقناة السويس وباب المندب، ما يمنحها دورًا محوريًا في التجارة والطاقة العالمية ، اقتصاديًا، تزخر دول الشرق الأوسط بأكبر احتياطيات النفط والغاز عالميًا، وتُعد من أبرز موردي الطاقة، وهو ما جعلها منذ بدايات القرن العشرين محط أنظار القوى الكبرى الساعية لضمان أمن الطاقة أما سياسيًا، فإن اضطرابات الشرق الأوسط، من نزاعات داخلية إلى صراعات إقليمية، جعلت منه ساحة مفتوحة للتدخلات الدولية، تحت ذرائع متعدّدة كالأمن أو مكافحة الإرهاب ضمن هذا السياق، يتجلى التنافس الروسي الأمريكي بشكل هيكلي؛ إذ تسعى روسيا لتعزيز حضورها الجيوسياسي، بينما تعمل الولايات المتحدة على الحفاظ على

نفوذها التقليدي وفي المقابل، تنتهج الصين مقاربة مختلفة تقوم على تعزيز الشراكات الاقتصادية وربط المنطقة بمشروع الحزام والطريق، حيث تعتبر الاستقرار في الشرق الأوسط شرطًا أساسيًا لاستدامة مصالحها وبذلك، يبرز الموقف الصيني كاستراتيجية طويلة الأمد توازن بين الحياد السياسي والنفوذ الاقتصادي المتنامي

المطلب الأول : الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية

يعد الشرق الأوسط من المناطق الاستراتيجية التي تكتسب أهمية خاصة في الاستراتيجية الشاملة للصين على الصعيدين الجيوسياسي والاقتصادي، إذ تمثل هذه المنطقة نقطة محورية لعدد من العوامل التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح بكين الحيوية يأتي في مقدمة هذه العوامل الحاجة الماسة للصين لتأمين مصادر الطاقة، حيث تعتمد بكين بشكل كبير على النفط والغاز الطبيعي المستوردين من الخارج لتلبية متطلبات اقتصادها المتنامي بوتيرة سريعة وبينما تسعى الصين للحفاظ على استقرار نموها الصناعي والاقتصادي، فإن ضمان تدفق آمن ومضمون لهذه الموارد الحيوية يتطلب وجود نفوذ وتأثير قوي في منطقة الشرق الأوسط، التي تمثل المصدر الأبرز للطاقة في العالم، فضلا عن كونها ممراً رئيسياً لخطوط النقل البحري التي تنقل هذه الموارد إلى الأسواق العالمية[1]

إلى جانب ذلك، يحتل الشرق الأوسط مكانة استراتيجية رئيسية في مبادرة الحزام والطريق، التي تُعد من المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تسعى الصين من خلالها إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي تُمثل دول الشرق الأوسط جسرًا جغرافيًا بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، إذ تمر عبرها شبكة واسعة من الطرق البرية والبحرية التي تربط الصين بالأسواق العالمية وتمتاز المنطقة بوجود عدد من الموانئ البحرية والممرات الاستراتيجية مثل مضيق هرمز وباب المندب، والتي تُعد حيوية لحركة التجارة البحرية الدولية وبالتالي، فإن السيطرة أو النفوذ في هذه النقاط يتيح للصين تعزيز أمن خطوط التجارة وتسهيل مرور شحناتها، وهو ما يجعل من الشرق الأوسط ركيزة أساسية في خطط الصين لتعزيز تواجدها التجاري والاقتصادي في مناطق

[1]. كرار أنور ناصر البديري ، الصين بزوغ القوة من الشرق ، ط١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العراق ،٢٠١٥

متعددة [1]وعلى الصعيد الجيوسياسي، يتميز الشرق الأوسط بكونه مركزاً لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية، مما يجعله منطقة حاسمة في التوازنات العالمية إذ يسعى كل من الغرب وروسيا ودول إقليمية إلى فرض نفوذها هناك، وهذا التنافس يشكل تحدياً وفرصة في الوقت ذاته للصين من جهة، تسعى بكين إلى تفادي الانخراط المباشر في الصراعات الإقليمية، لكنها تسعى في الوقت نفسه إلى توسيع علاقاتها الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط، بناءً على مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو ما يتيح لها تعزيز موقعها كقوة دولية ذات مصالح استراتيجية تتجاوز حدود آسيا وبذلك، تحرص الصين على أن تكون شريكاً موثوقاً لكافة الأطراف، مما يمكنها من لعب دور سياسي متوازن يسهم في الاستقرار الإقليمي ويخدم مصالحها الاقتصادية[2]، فضلا عن ذلك، يشكل السوق الاقتصادي في الشرق الأوسط عامل جذب قوي للصين، حيث توفر دول المنطقة فرصاً استثمارية متعددة في قطاعات متنوعة مثل البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والاتصالات، والصناعة فالصين، التي تسعى إلى تنويع مصادر دخلها وتحفيز نمو صناعي مستدام، ترى في الاستثمار في الشرق الأوسط وسيلة لتعزيز شراكات اقتصادية طويلة الأمد، ودعم صادراتها، فضلا عن تعزيز العلاقات الثنائية التي قد تفتح أبواباً لمزيد من التعاون في المجالات التقنية والتجارية وهذا التنوع في العلاقات الاقتصادية يعزز من قدرة الصين على التأثير في السياسات الإقليمية عبر أدوات ناعمة تعتمد على المنفعة المتبادلة بدلا من الهيمنة المباشرة[3] وبذلك، تتضح رؤية الصين التي تعتمد على مزيج من الحياد الاستراتيجي والتوسع الاقتصادي الهادئ في الشرق الأوسط، بعيداً عن الصراعات العسكرية أو التوترات السياسية الحادة فالموقف الصيني يركز على ضمان الاستقرار الإقليمي كشرط أساسي لحماية مصالحها الاقتصادية، مع السعي إلى إقامة تحالفات دبلوماسية متعددة الأطراف قائمة على الاحترام والمصالح المشتركة ويتوقع أن تستمر هذه الاستراتيجية في التطور مع نمو دور الصين كقوة عالمية، حيث أن تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط يمثل

[1]. عائشة عمراني ، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط سورية انموذجا ٢٠١٠ ٢٠١٨ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ٢٠١٩، ص

[2] ميران حسين حسن، مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي العالمي، (برلين المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،

[3]. حيدر زهير جاسم، مبادرة الحزام والطريق ومستقبل المكانة العالمية للصين، أطروحة دكتوراه)غير منشورة(، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،2021

جزءًا من خطتها الشاملة لتأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية على المدى الطويل، في ظل التحديات الجيوسياسية التي تشهدها الساحة الدولية ،□انظر خريطة رقم (□□ □

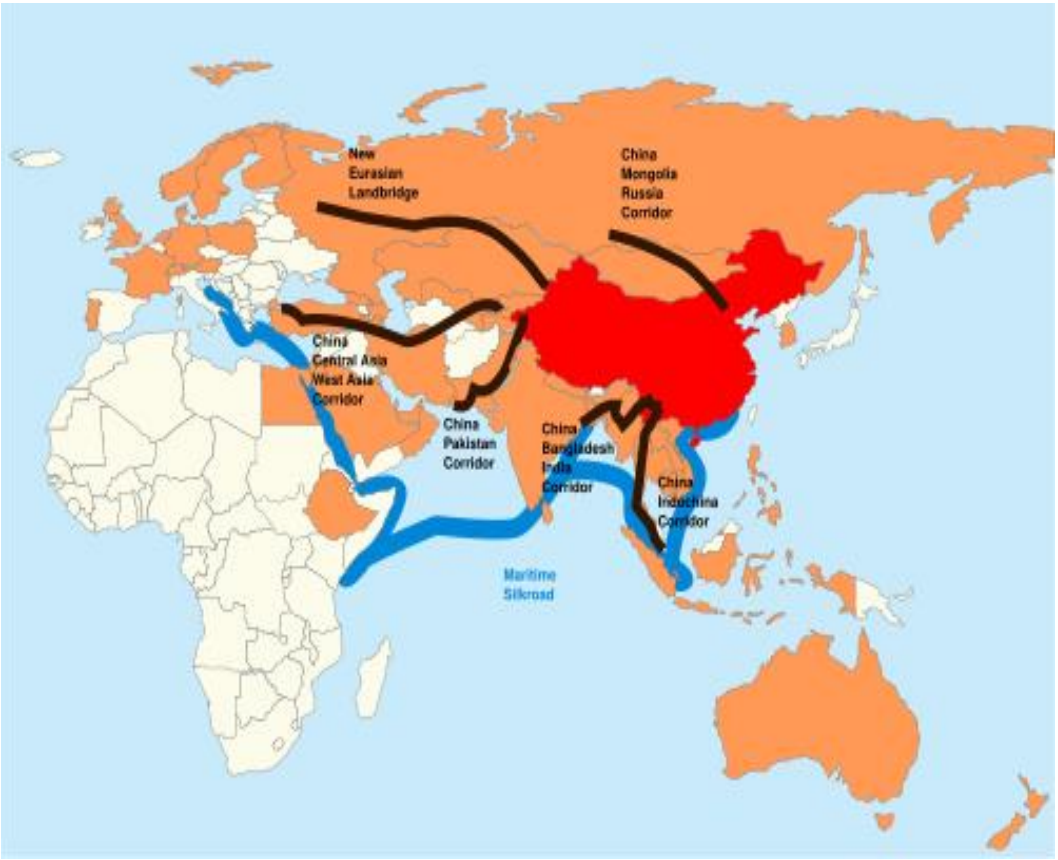

خريطة رقم (١) توضح موقع الشرق الأوسط في مشروع الحزام والطريق الصيني بالاعتماد على المصدر الاتي : شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) ، على الرابط

الاتي: https://democraticac.de

المطلب الثاني:الخلفية التاريخية للتنافس الروسي الأمريكي في المنطقة

شهد النظام الدولي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين تحولات جذرية، تمثلت أبرزها في انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية، الأمر الذي أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لتأكيد هيمنتها الأحادية على النظام العالمي وقد أفضى هذا التحول البنيوي في ميزان القوى إلى دفع العديد من الفواعل الدولية، وعلى رأسها روسيا الاتحادية، إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الخارجية، لاسيما في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط وتعد منطقة الشرق الأوسط ساحة استراتيجية رئيسية لتجاذبات المصالح بين موسكو وواشنطن، نظراً لموقعها الجغرافي الحساس، ووفرة ثرواتها الطبيعية، ودورها الحيوي في منظومات الطاقة والأمن العالميين [1]وقد سعت روسيا، عقب مرحلة الانكفاء في تسعينيات القرن الماضي، إلى استعادة حضورها الإقليمي في المنطقة عبر تبني مقاربات سياسية واقتصادية تتماشى مع خصائص النظام الدولي الجديد، معتمدة على شراكات ثنائية مرنة، وتوظيف أدوات القوة الصلبة والناعمة على حد سواء في المقابل، عززت الولايات المتحدة وجودها العسكري والسياسي في الشرق الأوسط، خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠١١، حيث باتت المنطقة محوراً لمقارباتها الأمنية والعسكرية وقد تجلى هذا التوجه في السياسات الأطلسية، لاسيما في قمة واشنطن ، التي أكدت على ضرورة السيطرة على الممرات البحرية الاستراتيجية مثل مضيق هرمز، قناة السويس، وباب المندب وبذلك، فإن التنافس الروسي–الأمريكي في الشرق الأوسط لا يعد ظاهرة طارئة، بل هو امتداد لصراع جيوسياسي طويل الأمد تعزز عقب انتهاء الحرب الباردة، ليعيد إنتاج نفسه في ظل بيئة دولية تتسم بتعدد الأقطاب والتنافس على مراكز النفوذ [2]ويمكن القول إن جذور هذا التنافس تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، حيث وجد الشرق الأوسط نفسه في قلب الصراع بين القطبين الأمريكي والسوفيتي، وهو ما انعكس في

[1]. ظفر عبد مطر التميمي ,الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط بين المتغيرات والثوابت , مجلة لارك للفلسفة واللغويات والعلوم الاجتماعية,مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , المجلد ١٣ العدد, ١ .٢٠٢١

[2]. شذى لطيف عبد الرسول ، التعاون الصيني الروسي وافاقه المستقبلية ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد (٢٧) ، السنة السابعة ٢٠٢٥ ، ص ص

سعي القوى الإقليمية إلى تأمين الحماية والتسلح من مصادر خارجية عقب تراجع النفوذ الإمبريالي الأوروبي، خاصة البريطاني منه .

في هذا السياق، برزت الولايات المتحدة أولا كلاعب عسكري في المنطقة، تبعتها موسكو، حيث قدم الطرفان أنفسهما كضامنين للأمن من خلال توفير السلاح والدعم العسكري، دون العودة إلى نموذج القواعد الكبرى أو المعاهدات الاستعمارية غير المكافئة ومع تصاعد التوترات الإقليمية، أصبح التدخل المباشر نادراً ومحفوفاً بالمخاطر، ما دفع القوتين إلى الاعتماد على حلفاء محليين وتشكيلات مساندة ضمن إستراتيجية النفوذ غير المباشرتمثل ذلك في نقل الأسلحة والخبرات والتقنيات العسكرية، إلى جانب تقديم المعونات الاقتصادية ذات الطابع الأمني، وتأسيس البُنى التنظيمية للقوات المسلحة في دول المواجهة أو في الدول ذات الثقل الإقليمي وقد استهدفت هذه الإمدادات معظم الدول المستقلة في الشرق الأوسط، مع التركيز على القوى المركزية التي سعت موسكو وواشنطن لتحويلها إلى وكلاء محليين يعكسون مصالحهم كما امتدت هذه السياسة إلى الدول غير العربية ذات الصلة الجغرافية بالاتحاد السوفيتي السابق، مع إدراك الطرفين لأهمية التوازن العسكري في المنطقة، حتى وإن اتخذ طابعاً رمزياً في بعض الحالات، لأغراض الردع أو تطمين الحلفاء المحليين[1]وعلى الرغم من قبول عدد كبير من دول المنطقة للالتزامات العسكرية الغربية أو السوفيتية، فإنها غالباً ما كانت تتحفظ على وجود عسكري دائم على أراضيها، كما لم تكن القوتان العظميان على استعداد دائم لتوسيع التزاماتهما الميدانية بشكل مباشر، مما جعل مبدأ الاعتماد الذاتي في المجال العسكري هدفاً بعيد المنال أما بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد مر التنافس الروسي–الأمريكي على الشرق الأوسط بثلاث مراحل رئيسية المرحلة الأولى تميزت بانكفاء روسيا وانشغالها بترتيب أوضاعها الداخلية، مركزة جهودها على علاقاتها مع الغرب وآسيا، الأمر الذي أدى إلى تراجع اهتمامها الفعلي بقضايا الشرق الأوسط، بعكس الولايات المتحدة التي عمقت حضورها في المنطقة مدفوعة برغبتها في

[1]. أحمد الأنبارى، التقارب الروسي - الصيني: محاولة تعزيز مكانتها الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (14)، العدد (58)، السنة 2017.

السيطرة على مصادر الطاقة[1] ومع ذلك، لم تكن روسيا غائبة تماماً، إذ تمثلت أولوياتها في منع انتقال الصراعات الإقليمية، خصوصاً ذات الطابع الديني، إلى فضائها الحيوي في جنوبها القوقازي، خشية تأجيج النزاعات في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة ذات الأغلبية الإسلامية ولم يكن النفط المحرك الأساس للسياسة الروسية، بل سعت موسكو إلى تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال بيع الأسلحة، جذب الاستثمارات، والحصول على القروض وقد مارست روسيا في هذه المرحلة دوراً براغماتياً، مفضلة استخدام أدواتها الدبلوماسية كورقة مساومة في المؤسسات الدولية دون تبنّي مواقف واضحة تجاه القضايا العربية إما فيما يخص المرحلة الثانية جاءت مع تحسن المؤشرات الاقتصادية لروسيا وبدء مساعيها لاستعادة مكانتها الدولية، حيث انتهج الرئيس فلاديمير بوتين سياسة توازن حذرة حيال قضايا المنطقة، فبدا متعاطفاً مع إسرائيل من جهة، وداعماً لحقوق الفلسطينيين من جهة أخرى، منادياً بوقف الاستيطان والعنف واستئناف المفاوضات في الملف العراقي، صوتت روسيا لصالح قرار مجلس الأمن الذي شرعن الغزو الأمريكي للعراق، في محاولة لاقتناص حصة في عقود الاستثمار وإعادة الإعمار، مما عكس بوضوح الطابع النفعي للسياسة الروسية[2] والمرحلة الثالثة، في ظل الإدارة الروسية الجديدة وتطورات المشهد العربي، خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، شهدت مواقف موسكو قدراً من التحفظ وعدم الحسم، رغم التراجع الأمريكي الظاهر في بعض الملفات ورغم وجود فرص لاستغلال هذا التراجع لتعزيز النفوذ الروسي، إلا أن السياسة الروسية بقيت غير فعالة نسبياً، مع اقتصار دورها على تصريحات متفرقة من بعض المسؤولين، دون أن ترقى إلى مستوى المبادرة أو المواجهة وهكذا، لم تعد العلاقات الروسية–الأمريكية تشكل متغيراً حاسماً ومباشراً في رسم ملامح السياسات الشرق أوسطية كما كانت عليه الحال خلال

[1]. محمد كاظم العبني ، إيكوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل (دراسة في الإمكانيات ، والتحديات) ، دار السنهوري ، بيروت ، ٢٠١٨ .

[2]. مصطفى مجيد احمد الجبوري ، التحالف الاستراتيجي الروسي _ الصيني وتأثيره في النظام السياسي الدولي ، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا ، ٢٠٢٤ .

الحرب الباردة، إذ باتت كلتا الدولتين تنتهج مسارات منفصلة في التعاطي مع قضايا المنطقة، تبعاً لمصالحها الخاصة ومجالات نفوذها المتباينة [1]

المبحث الثاني:تأثير الموقف الصيني من التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الاوسط

يشهد الشرق الأوسط تنافساً متزايداً بين الولايات المتحدة وروسيا على النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي في هذا السياق، تتبنى الصين موقفاً حذراً ومتوازنًا، يرتكز على المصالح الاقتصادية والاستقرار الإقليمي دون الانخراط المباشر في الصراعات يهدف هذا المبحث إلى بيان تأثير هذا الموقف الصيني على ديناميات التنافس بين القوتين، وانعكاساته على التوازنات والتحالفات في المنطقة

المطلب الأول :مواقف الصين من السياسات الروسية والأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط

تتمحور السياسة الصينية تجاه قضايا الشرق الأوسط حول ثلاثة مبادئ أساسية احترام السيادة، رفض التدخل الأجنبي، وتعزيز الشراكات الاقتصادية طويلة الأمد ومع اشتداد التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة، وجدت الصين نفسها أمام ضرورة صياغة مواقف متوازنة تُراعي مصالحها الاقتصادية والأمنية دون التورط في المحاور أو التكتلات وفي هذا السياق، تتباين مواقف بكين تجاه السياسات الروسية والأمريكية، ليس من منطلق الانحياز، بل في ضوء رؤية استراتيجية أوسع تقوم على الاستقلالية والحذر في التعامل مع القوى الكبرى

أولا : موقف الصين من السياسات الروسية في الشرق الأوسط : يتسم الموقف الصيني من السياسات الروسية في الشرق الأوسط بالمرونة والبراغماتية، حيث تسعى بكين إلى الحفاظ على توازن دقيق بين تعميق الشراكة الاستراتيجية مع موسكو على الساحة الدولية، والاحتفاظ بهامش استقلالية في تعاطيها مع الملفات الإقليمية هذا النهج الواقعي يعكس إدراك الصين لتعقيدات المنطقة من جهة، ولطبيعة علاقتها المتشابكة مع روسيا والولايات المتحدة من جهة أخرى

[1]. محمد حمشي، التقارب المراوغ: هل ستقوض مبادرة الحزام والطريق النفوذ الروسي في محيطه الخلفي؟، مجلة السياسة الدولية، ملحق التحولات الاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (214)، 2018

فالصين، على الرغم من تقاطع مصالحها مع روسيا في عدة قضايا، لا تنخرط في تحالفات مطلقة، بل تفضل تبني مواقف متدرجة تُراعي مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية الواسعة أحد أبرز مظاهر هذا التوازن يتمثل في الموقف الصيني من الأزمة السورية فقد برز توافق واضح بين بكين وموسكو على رفض التدخلات الغربية في شؤون الدول العربية، وهو ما تجلى في استخدام البلدين لحق النقض (الفيتو في مجلس الأمن لوقف قرارات اعتُبرت تدخلا غير مبرر في الشأن السوري ومع ذلك، حرصت الصين على التأكيد بأن موقفها لا ينبع من اصطفاف سياسي مع روسيا، بل من تمسكها بمبدأ السيادة الوطنية وضرورة احترام إرادة الشعوب لذلك، فإن دعمها لموسكو في هذه القضية جاء في سياق رؤيتها العامة للنظام الدولي، وليس كجزء من تحالف استراتيجي صارم [1]وفي السياق نفسه، تنظر بكين إلى روسيا كشريك مهم في إعادة تشكيل التوازنات الدولية، خاصة في ظل التوترات المتصاعدة مع واشنطن غير أن هذه الشراكة تبقى مرنة وقابلة للتكيف مع الظروف فبينما تتبنى موسكو سياسة تدخل عسكري مباشر في عدة مناطق مثل سوريا وليبيا، تحافظ الصين على سياسة الحياد الإيجابي، حيث تفضل المساهمة في جهود التهدئة والاستقرار من خلال المساعدات الإنسانية والمبادرات السياسية، دون الانخراط في العمليات العسكرية [2]وقد ظهر هذا بوضوح في تعامل الصين مع الملف السوري، إذ اكتفت بدعم جهود التسوية السلمية ورفضت الانجرار وراء أي مشاركة عسكرية مباشرة وإن هذا التباين في أدوات السياسة الخارجية يُعبّر عن اختلاف جوهري في مقاربة البلدين للنفوذ في الشرق الأوسط فروسيا تعتمد بدرجة كبيرة على أدوات القوة الصلبة، سواء من خلال التدخل العسكري أو إقامة التحالفات العسكرية [3] في المقابل، تعتمد الصين على أدوات القوة الناعمة، وتسعى إلى ترسيخ نفوذها من خلال المشاريع الاقتصادية، والاستثمارات في البنية التحتية، وتمويل مشاريع تنموية في دول مثل العراق وإيران وإسرائيل هذا التوجه يجعل من الصين فاعلامحايداً مقبولا من قبل أطراف متعددة في المنطقة، ما يعزز من فرصها للعب دور

[1]. عبد الرزاق غافر، تصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين من منظور عربي -خليجي حدود المكاسب وحجم الرهانات، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، 2023.

[2]. محمد حمشي ، مصدر سبق ذكره .

[3]. نهلة محمد أحمد جبر، طريق الحرير... استراتيجية القوة الناعمة، مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (171)، 2017

وسيط أو شريك اقتصادي دون إثارة حساسيات سياسية وعلى الرغم من وجود مساحات واسعة من التعاون، لا تغيب ملامح التنافس بين الجانبين، خاصة في ملفات الطاقة وإعادة الإعمار في الدول المتأثرة بالصراعات مثل سوريا والعراق فبينما تسعى روسيا إلى توظيف حضورها العسكري للحصول على عقود استراتيجية لشركاتها، تلجأ الصين إلى توظيف قدراتها المالية والتكنولوجية لتوقيع اتفاقيات طويلة الأجل في قطاعات الطاقة والبنية التحتية وتُعد السوق العراقية نموذجًا لهذا التنافس، حيث تتسابق شركات البلدين للفوز بفرص استثمارية حيوية، ضمن رؤى متباينة ومصالح متقاطعة ولعل من أبرز سمات السياسة الصينية في هذا السياق هو حرصها على النأي بنفسها عن الانخراط العميق في الأجندة الروسية إذ تدرك بكين أن تبني مواقف متطابقة مع موسكو في كافة القضايا قد يُضر بصورتها كقوة مستقلة ذات رؤية متوازنة لهذا السبب، تحافظ الصين على مواقف متمايزة كلما اقتربت التحركات الروسية من إثارة توترات إقليمية تهدد مصالحها، وعلى رأسها مبادرة الحزام والطريق يتجلى ذلك في الموقف من الأزمة الليبية، حيث دعمت الصين المسار الأممي دون أن تنخرط في دعم طرف بعينه، في مقابل الدعم الروسي المعلن لقوات حفتر كما تجنبت الصين الانحياز في النزاع الروسي–التركي في شمال سوريا، نظرًا لحجم التبادلات الاقتصادية المتنامية مع أنقرة[1]

في المحصلة، تعكس السياسة الصينية تجاه روسيا في الشرق الأوسط نهجًا استراتيجيًا يجمع بين التنسيق السياسي والتميّز في الأدوات والمواقف فالصين تدعم موسكو في مواجهة النفوذ الغربي ضمن حدود معينة، لكنها ترفض الانجرار إلى تحالفات عسكرية أو تصعيدات قد تمس استقرار المنطقة أو تهدد مصالحها الاقتصادية وبهذا، تواصل الصين ترسيخ حضورها كقوة دولية صاعدة تراهن على الاستقرار والتنمية، بدلا من الانخراط في صراعات النفوذ والمواجهة .

ثانيًا : موقف الصين من السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط : يشكل موقف الصين من السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط أحد أوجه تعبير بكين عن رؤيتها لعالم متعدد الأقطاب، ومكانتها كقوة دولية صاعدة تسعى إلى إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي بما يتجاوز النسق

[1]. محمود عبد العزيز غزوان، التعاون العسكري الروسي الصيني واحتمالات التحالف العسكري، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد(8)، العدد(15)، السنة 2023.

الأحادي الذي كرسته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة وتستند السياسة الصينية في هذا السياق إلى مزيج من المبادئ الثابتة والمصالح المتغيرة، حيث تلتزم رسميًا بمبدأ عدم التدخل، لكنها تسعى في الوقت نفسه إلى تأمين موطئ قدم استراتيجي في منطقة تُعد مركزية للطاقة والتجارة [1]وتبدي الصين موقفًا نقديًا من السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، خاصة تلك التي اتسمت بالتدخل العسكري المباشر وتغيير الأنظمة بالقوة وترى بكين أن هذا النمط من التدخلات أدى إلى زعزعة الاستقرار، وخلق فراغات أمنية استغلتها جماعات متطرفة، وأفضى إلى فوضى سياسية واقتصادية في عدة دول، كما حدث في العراق بعد الغزو الأمريكي عام٢٠٠٣، أو في ليبيا بعد تدخل حلف الناتو عام2011هذا التقييم يتقاطع مع نظرة الصين إلى النظام الدولي ككيان يجب أن يقوم على احترام السيادة وعدم فرض الإرادة السياسية على الدول الأخرى لكن موقف الصين لا يقوم فقط على النقد النظري، بل يتجلى في مواقف عملية داخل مجلس الأمن، حيث امتنعت عن التصويت أو استخدمت الفيتو إلى جانب روسيا في ملفات اعتُبرت محاولات أمريكية لإضفاء شرعية دولية على تدخلات سياسية أو عسكرية غير أن بكين حرصت في كل تلك المحطات على التأكيد بأنها لا تسعى إلى التصعيد، بل إلى التوازن، بما يحفظ الاستقرار الإقليمي ويمنع تغذية الصراعات ورغم هذا التباين مع السياسات الأمريكية، تتبنى الصين استراتيجية تقوم على التعايش مع النفوذ الأمريكي بدلا من مواجهته فهي تدرك أن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة راسخ، وأن واشنطن لا تزال الطرف الأساسي في الضمانات الأمنية المقدمة لحلفائها، خصوصًا في منطقة الخليج لذلك،لا تسعى بكين إلى ملء الفراغات،بل إلى نسج شبكة مصالح اقتصادية واستراتيجية طويلةالأمد تُتيح لها الموقع كلاعب مؤثر دون الصدام مع القوة الأمريكية[2]ومن هذا المنطلق، تبنت الصين دبلوماسية هادئة ومرنة تُراعي التوازنات القائمة فهي من جهة توسّع علاقاتها مع إيران عبر اتفاقيات استراتيجية، وتدافع عن حق طهران في تطوير برنامجها النووي السلمي وترفض العقوبات الأحادية الأمريكية؛ ومن جهة أخرى، تقيم علاقات اقتصادية وثيقة مع دول الخليج، خصوصًا

[1]. سيد محمود علي غنيم، استراتيجية الأمن القومي للصين، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، العدد (4)،2020.

[2]. المصدر السابق .

السعودية والإمارات، بل وتشارك في مشاريع استراتيجية معها ضمن مبادرة الحزام والطريق كما ترتبط بتعاون متقدم مع إسرائيل في مجالات التكنولوجيا والاستثمار، رغم تحفّظات واشنطن وإن هذه السياسة المتوازنة تُعبّر عن فهم صيني دقيق لمعادلة النفوذ في الشرق الأوسط، حيث تتشابك المصالح وتتناقض التحالفات فبينما تستخدم الولايات المتحدة أدوات القوة الصلبة، كالوجود العسكري والعقوبات الاقتصادية، تفضّل الصين أدوات القوة الناعمة، عبر التجارة، والاستثمار في البنية التحتية، وتقديم قروض ميسرة، ما يمنحها قبولًا نسبيًا لدى مختلف الأطراف[1]فدول الشرق الأوسط، رغم علاقاتها التاريخية مع واشنطن، تجد في الصين شريكًا اقتصاديًا موثوقًا لا يربط التعاون بشروط سياسية أو أمنية وفي الوقت ذاته، تراقب الصين عن كثب السياسات الأمريكية المتعلقة بالصراعات الإقليمية، مثل النزاع العربي–الإسرائيلي، والأزمة الإيرانية–الأمريكية، والحرب في اليمن، والمواجهة في سوريا وقد أبدت الصين في هذه الملفات دعمًا للحلول السلمية، ودعت إلى الحوار بين الفرقاء، ورفضت اللجوء إلى الضغوط الأحادية أو العنف[2] وفي بعض المناسبات، تقدّمت بمبادرات لحل النزاعات، لكن دون التورط العميق، ما يعكس حرصها على لعب دور الوسيط النزيه لا الطرف المنحاز وعلى المستوى الاستراتيجي، تخشى الصين من أن تؤدي السياسات الأمريكية التصادمية إلى تعطيل المبادرات الصينية الكبرى، وعلى رأسها الحزام والطريق، التي تمر عبر ممرات بحرية وبلدان غير مستقرة سياسيًا وأمنيًا لذلك، تعارض الصين سياسات التصعيد، وتفضّل تثبيت قواعد الاستقرار في المنطقة، باعتبار ذلك شرطًا لنجاح استراتيجياتها الاقتصادية العابرة للحدود[3]، في المجمل، يمكن وصف موقف الصين من السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط بأنه موقف نقدي–تعايشي فهو يرفض الأسس الفكرية والتطبيقية للنفوذ الأمريكي، ويعرض رؤية بديلة قائمة على التعددية وعدم التدخل، لكنه في الوقت ذاته لا يسعى إلى الصدام، بل إلى خلق مساحات نفوذ خاصة عبر أدوات ناعمة ومسارات موازية ولعل ما يُميز هذا النهج هو أنه يمنح الصين قدرة على التحرك

[1]. التنافُس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الرابط الاتي :iiis.org-https://rasanah

[2]. عائشة عمراني ، مصدر سبق ذكره .

[3]. علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، مشروع الحزام والطريق :كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، ترجمة :محمود يوسف سليمان، ملحق)تقرير المستقبل(، مجلة توجهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، العدد (٢٦) ،٢٠١٨.

بمرونة وسط بيئة إقليمية معقدة، ويُعزز من فرصها لتكون فاعلًا رئيسيًا في إعادة تشكيل ملامح النظام الإقليمي، ضمن رؤية عالمية أوسع تسعى إلى تقويض الأحادية الأمريكية تدريجيًا، لا مواجهتها بشكل مباشر.

يتضح مما سبق ان الموقف الصيني من السياسات الروسية والأمريكية في الشرق الأوسط لا ينبع من تحالف أيديولوجي أو مناهضة عقائدية، بل من منطلق حسابات استراتيجية دقيقة تهدف إلى تأمين المصالح الاقتصادية، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي الذي يُعد ضروريًا لنجاح مبادرة الحزام والطريق ففي حين تُظهر الصين تناغمًا سياسيًا مع روسيا، فإنها تحافظ على مسافة واضحة عن التورط العسكري أو الاصطفاف الكامل أما في علاقتها بالولايات المتحدة، فهي تتبنى سياسة مزيج من المعارضة الدبلوماسية للهيمنة، مع مرونة براغماتية في التعاون الاقتصادي مع شركاء واشنطن في المنطقة .

المطلب الثاني: أدوات الصين في إدارة موقفها من التنافس الروسي الأمريكي في منطقة الشرق الاوسط

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين تحولات استراتيجية كبرى تمثلت في تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا، وتراجع نسبي في الالتزام الأمريكي مقابل عودة روسية عسكرية ودبلوماسية قوية، خصوصًا بعد التدخل في سوريا عام٢٠١٥ في هذا السياق، برزت الصين كقوة ثالثة لا تسعى إلى ملء الفراغ بنفس أدوات القوى التقليدية، بل من خلال توظيف حزمة من الأدوات الذكية، الناعمة والبراغماتية، لإعادة تشكيل موازين النفوذ وفق مصالحها الاستراتيجية العالمية، دون الانخراط المباشر في الصراعات الإقليمية .

أولا: دبلوماسية التوازن : تنتهج الصين سياسة خارجية قائمة على دبلوماسية التوازن المدروس في مقاربتها للتنافس الروسي–الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، مستندة إلى مبدأ الحفاظ على توازن استراتيجي دقيق بين القوى الكبرى ففي الوقت الذي تسعى فيه إلى توطيد شراكتها الاستراتيجية مع روسيا في مجالات محورية، كالتعاون في قطاعي الطاقة والدفاع، فإنها تحرص

في المقابل على عدم الإضرار بعلاقاتها الاقتصادية والسياسية المتشعبة مع الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الإقليميين، لاسيما في منطقة الخليج العربي وإسرائيل ويُعد هذا النهج التوازني ركيزة أساسية في مقاربة الصين لتفاعلات النظام الدولي في الإقليم، [1]حيث تتجنب بكين الانخراط في تحالفات أمنية صارمة أو اتخاذ مواقف متطرفة حيال الصراعات الكبرى بل تسعى إلى استثمار الهوامش السياسية والفراغات الجيوسياسية التي تتركها التوترات بين واشنطن وموسكو، بهدف تحقيق مكاسب استراتيجية هادئة دون الانجرار إلى الاستقطابات الحادة ويبرز ذلك في سلوكها الدبلوماسي المتزن، مثل امتناعها عن التصويت على بعض قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة السورية، أو موقفها المتريث من الحرب الروسية–الأوكرانية رغم علاقتها الوثيقة الكرملين وعلى الرغم من احتدام التوترات بين بكين وواشنطن في السنوات الأخيرة، إلا أن السياسة الصينية تظل حريصة على تجنب المواجهة الاستراتيجية المفتوحة مع الولايات المتحدة، مفضلةً الحلول التفاوضية الثنائية، وآليات الحوار متعددة الأطراف [2]وفي هذا الإطار، تواصل الصين استثمار حالة الاستقرار تحت الهيمنة التي تفرضها المظلة الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، بوصفها عاملاحيويًا يهيئ بيئة مواتية لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية ومبادراتها الاستراتيجية، مثل مبادرة الحزام والطريق ويُشكّل هذا الاستقرار الإقليمي شرطًا بنيويًا لضمان استمرار تدفق الموارد الطاقوية نحو السوق الصينية، واستقرار المناخ الاستثماري والتجاري في الإقليم، ما يدفع بكين إلى تبنّي سياسات لا تتعارض جذريًا مع التوجهات الأمنية الأمريكية، بل تلتقي معها في بعض الأهداف، مثل منع اندلاع صراعات إقليمية كبرى تهدد البنية الاقتصادية العالمية ومع ذلك، لا تمنع هذه السياسة التوازنية الصين من السعي الحثيث نحو توسيع حضورها الإقليمي كلما سنحت الفرصة [3]إذ تعتمد بكين على أدوات الشراكة الاقتصادية طويلة الأجل لتكريس نفوذها، كما يتجلى في اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي أبرمتها مع إيران في مارس٢٠٢١ وقد مثّلت هذه الاتفاقية مؤشرًا على استعداد الصين لحماية مصالحها في

[1]. اسراء خليل مجيد ، الدبلوماسية والقوة الناعمة الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2011م ، مجلة العلوم السياسية, 66, ٢٠٢٣ .

[2]. زيدون سلمان محمد, روسيا والصين: محفزات وقيود التعاون في جنوب شرق اسيا , مجلة العلوم السياسية: عدد 68 ، ٢٠٢٤ .

[3]. شريفة قلاع، مبادرة الحزام والطريق الصينية :الدوافع والامتدادات والتحديات، المجلة البحثية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد (2)،2021.

مواجهة الضغوط الغربية، بما يشمل دعم موقف طهران في الملف النووي، وتعزيز الاستثمارات الصينية في القطاعات الإيرانية الاستراتيجية وتتلاقى هذه الاستراتيجية إلى حدٍّ بعيد مع التحركات الروسية في المنطقة، حيث تعمل موسكو على تكثيف انخراطها في ملفات الشرق الأوسط بوصفها أداة لموازنة الضغوط الغربية، ومحاولة فرض واقع دولي متعدد الأقطاب ففي حين تواصل روسيا دعم النظام السوري، وتشارك بفاعلية في مفاوضات الملف النووي الإيراني، فإنها تسعى كذلك إلى توطيد علاقاتها مع قوى إقليمية نافذة، كما في حالة تركيا، التي اقتنت منظومة الدفاع الجوي الروسية، في خطوة تعكس تراجعًا نسبيًا في قدرة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي على فرض توجهاتهم في الإقليم[1]

وعليه، فإن الحضور الصيني–الروسي في الشرق الأوسط آخذ في التوسع تدريجيًا، رغم الحذر الظاهر في السلوك الصيني، حيث تسعى بكين إلى تكريس نموذج تفاعلي مرن، يقوم على البراغماتية، ويعتمد في جوهره على تفادي الصدامات المباشرة مع القوى الكبرى، مع استثمار أي اختلالات في ميزان القوى لتعزيز موقعها كفاعل دولي صاعد يمتلك أدوات اقتصادية هادئة، ولكن فاعلة.

ثانيًا: الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط مزيج من القوة الناعمة ودبلوماسية التوازن:
تعكس السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط مزيجًا مدروسًا من الدبلوماسية الناعمة ودبلوماسية التوازن، في إطار استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز موقع بكين كقوة مسؤولة وفاعلة في النظام الدولي، دون الانجرار إلى استقطابات أو مواجهات مباشرة مع القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا وترتكز هذه الاستراتيجية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمثل جوهر السلوك الخارجي الصيني، أبرزها عدم التدخل في الشؤون الداخلية، احترام السيادة الوطنية، وتفضيل التسوية السلمية للنزاعات، إلى جانب رفض الإملاءات الأيديولوجية، وهو ما يمنح الصين صورة مغايرة للنموذجين الأمريكي والروسي في الإقليم[2] وفي

[1]. الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين -إيران: آفاق التعاون والتحديات الالمستقبل، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الرابط الاتي : https://jpsa.journals.ekb.eg
[2]. الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الرابط الاتي https://studies.aljazeera.net:

هذا السياق، توظف الصين أدوات الدبلوماسية الناعمة لبناء شراكات طويلة الأجل وتوسيع نفوذها الاقتصادي والثقافي، حيث تُعتمد وسائل متعددة تشمل الثقافة، والتعليم، والمساعدات الإنمائية، والتبادل الأكاديمي، والاستثمار في البنية التحتية، فضلا عن الحضور النشط في المنظمات الدولية ويُعد الاتفاق السعودي–الإيراني عام٢٠٢٣، الذي رعت توقيعه بكين، نموذجًا بارزًا لدور الصين كوسيط دبلوماسي محايد يسعى لتعزيز الاستقرار الإقليمي عبر آليات سلمية، بعيدًا عن الأدوات العسكرية ولا تنفصل هذه المقاربة السلمية عن نهج التوازن الذي تعتمده بكين في إدارتها لعلاقاتها مع كل من واشنطن وموسكو فعلى الرغم من الشراكة الاستراتيجية المتنامية مع روسيا، خاصة في مجالي الطاقة والدفاع، تحرص الصين على تجنّب أي تصعيد قد يُلحق الضرر بعلاقاتها الاقتصادية الواسعة مع الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين في الخليج العربي وإسرائيل وتتجنب بكين الانخراط في تحالفات أمنية صارمة، مفضلةً مقاربة براغماتية تستثمر التباينات بين القوتين العظميين لتحقيق مصالحها الاستراتيجية دون مجازفة سياسية أو عسكرية وتُبرز مقاربة الحياد النشط التي تعتمدها الصين في ملفات مثل الأزمة السورية والليبية، أو موقفها المتريث من الحرب الروسية–الأوكرانية، هذا التوجه القائم على تفادي الاصطفاف، والسعي إلى إيجاد موطئ قدم عبر التفاعل الهادئ والمتوازن مع جميع الأطراف وتُعد هذه السياسة عاملا مساعدًا في استثمار الفجوات الجيوسياسية التي يخلّفها التنافس الروسي–الأمريكي، بما يسمح للصين بتوسيع نفوذها دون الاصطدام المباشر بأي من القوتين وفي هذا الإطار، تستفيد الصين من المظلة الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لا سيما في الخليج العربي، بوصفها عامل استقرار يسهم في تهيئة بيئة ملائمة لتنفيذ مبادراتها الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسها مبادرة الحزام والطريق، وتأمين تدفقات الطاقة نحو السوق الصينية ويُسهم هذا الوضع في ترسيخ نمط من الاستقرار الضروري لاستدامة المشروعات الاستثمارية الصينية، ويقلل من احتمالات الانخراط في صراعات مكلفة لا تخدم المصالح الاستراتيجية لبكين [1]ومع ذلك، لا تمنع هذه المقاربة التوازنية الصين من السعي إلى توسيع حضورها الإقليمي متى سنحت الفرصة فقد وقّعت بكين في مارس٢٠٢٣ اتفاقية شراكة

[1]. غزلان محمود عبد العزيز، "الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وإيران: آفاق التعاون والتحديات المستقبلية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 25، العدد 4، أكتوبر 2024، الصفحات 151-178.

استراتيجية شاملة مع إيران، ما مثّل مؤشرًا على استعدادها للدفاع عن مصالحها في وجه الضغوط الغربية، خاصة في ما يتعلق بالملف النووي الإيراني ويُبرز هذا التوجه انفتاحًا حذرًا من قبل الصين نحو تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في دول تقع خارج نطاق التأثير الغربي التقليدي وتتقاطع هذه التوجهات إلى حدٍّ ما مع الاستراتيجية الروسية في المنطقة، والتي تسعى إلى ترسيخ التعددية القطبية من خلال تكثيف الحضور العسكري والسياسي، كما يتجلى في دعم النظام السوري أو بيع منظومات الدفاع الجوي لتركيا [1]وعلى النقيض من موسكو، تحتفظ بكين بمسافة آمنة تتيح لها الحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، وتفضّل استخدام أدوات اقتصادية ودبلوماسية مرنة تؤمن مصالحها دون التورط في التكاليف الأمنية العالية وفي المحصلة، تُوظف الصين الدبلوماسية الناعمة كرافعة استراتيجية لتعزيز حضورها الدولي، إلى جانب دبلوماسية التوازن كأداة لإدارة علاقاتها مع القوى الكبرى في بيئة تنافسية معقدة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وتطمح من خلال هذا المزج إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما ينسجم مع مصالحها القومية، من دون تحدٍ مباشر للهياكل القائمة، بل عبر تعديل تدريجي في قواعد اللعبة الدولية، يعزز التعددية ويحدّ من الهيمنة الغربية التقليدية، ويتيح لبكين تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية في إطار عالمي أكثر توازنًا وشراكة .

ثالثًا: الإقتصاد كاداة هيمنة ناعمة واستراتيجية :مع تنامي الدور الصيني على الساحة الدولية، بات الاقتصاد يمثل أداة استراتيجية محورية في سياستها الخارجية، إذ وظّفت بكين أدوات القوة الناعمة بأسلوب مدروس لتعزيز نفوذها عالميًا. فبعد تحقيقها لإنجازات تنموية هائلة خلال العقود الأخيرة، ولا سيما قبيل عام 2013، بدأت الصين تتبنى رؤية توسعية شاملة ذات أبعاد اقتصادية وتقنية، مستندة إلى مبادرات ضخمة، أبرزها مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ عام 2013 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي مع مختلف دول العالم على أساس تبادل المنفعة وتُعد هذه المبادرة واحدة من أكثر المشروعات الجيوسياسية والاقتصادية طموحًا في القرن الحادي والعشرين، حيث تسعى الصين من خلالها إلى إعادة تشكيل البنية التحتية للتجارة العالمية عبر شبكة من الطرق البرية والبحرية التي تمتد من شرق آسيا إلى أوروبا، مرورًا

[1]. المصدر نفسه .

بآسيا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا، مستلهمة في ذلك "طريق الحرير" التاريخي، ولكن بصيغة حديثة تقوم على التكامل الاقتصادي والاستثماري الشامل وتشمل المبادرة إنشاء وتحديث ممرات تجارية حيوية تضم سككًا حديدية، موانئ، خطوط طاقة، ومناطق صناعية، بما يعزز التفاعلات اللوجستية للصين مع أكثر من ثلثي دول العالم. وقد بلغ عدد الدول المنضوية تحت مظلة المبادرة 138 دولة حتى عام 2020، موزعة على مختلف القارات، في حين خصصت الصين لها استثمارات ضخمة تُقدّر بنحو 1200 مليار دولار تُضخ على مدى 35 عامًا، أي حتى عام 2048 تقريبا [1]، وفي عام 2014، أعلنت الصين عن إنشاء صندوق طريق الحرير برأسمال ابتدائي بلغ 40 مليار دولار أمريكي، بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق. تم تأسيس الصندوق رسميًا في 29 ديسمبر 2014، وبدأ عملياته في فبراير 2015 وفي سبيل تعزيز القبول الدولي للمبادرة، اعتمدت الصين على أدوات دبلوماسية ناعمة متعددة، شملت الدبلوماسية العامة والقمم متعددة الأطراف نظمت بكين منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي في عامي 2017 و2019، بمشاركة مئات الدول والمنظمات، حيث استخدمت خطاب الشراكة المتكافئة وتبادل المصالح لكسب ثقة الدول الأخرى، مؤكدة أن المشروع يهدف إلى تحقيق منافع متبادلة وليس فرض الهيمنة وفي موازاة ذلك، أسست الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، الذي بدأ عملياته في 16 يناير 2016. ضم البنك عند تأسيسه 57 دولة مؤسسة، وارتفع عدد أعضائه لاحقًا إلى 110 دول، تمثل نحو 79% من سكان العالم و65% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يهدف البنك إلى دعم التنمية المستدامة وتمويل مشاريع البنية التحتية في مختلف القطاعات، ويُعد أحد الركائز المركزية في استراتيجية الصين للهيمنة الناعمة.[2]

رابعًا: الانخراط الأمني الحذر : رغم تمسك الصين بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كأحد ركائز سياستها الخارجية، فإنها بدأت تنتهج مسارًا أكثر مرونة تجاه الانخراط الأمني،

[1]. سلام جبار شهاب، الآثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق، مجلة العلوم السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (58)،2019.

[2]. محمد متولي، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى، الوزن الاستراتيجي، والتحديات، مجلة "عربي سياسات" للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (46)، 2020

ولكن بشكل حذر ومدروس يراعي مصالحها الاستراتيجية دون الانزلاق نحو تدخلات عسكرية مباشرة أو تبني أدوار أمنية تقليدية، حيث بدأت تتوسع تدريجيًا في مشاركتها بالملفات الأمنية من بوابة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فساهمت بقوات في مناطق مثل لبنان وجنوب السودان ودارفور، كما دشنت أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي عام □□□□ بهدف حماية طرق التجارة البحرية وتأمين حضورها اللوجستي في منطقة القرن الإفريقي، إلى جانب انخراطها في تعاون أمني متزايد مع عدد من الدول المهمة مثل السعودية وباكستان وإيران، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب، وهو ما يعكس تحولًا استراتيجيًا في سلوك الصين يقوم على الربط بين الأمن والتنمية، بحيث توظف بكين أدواتها الأمنية المحدودة لتعزيز استقرار الشركاء بما يخدم بيئة التنمية والاستثمار ويدعم مصالحها طويلة الأمد، وفي هذا الإطار، كانت الدبلوماسية الثنائية أداة مركزية لبناء شراكات أمنية وسياسية أكثر عمقًا، حيث عملت الصين على تعزيز علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية، كما وسّعت قنوات التواصل والتنسيق مع إيران وتركيا وإسرائيل، مستفيدة من التراجع النسبي للدور الأمريكي في الشرق الأوسط، والذي أتاح لبكين مساحة أوسع للتحرك وتطوير نفوذها ضمن إطار لا يصطدم مباشرة مع مصالح واشنطن، وقد انسحب هذا الحراك الصيني خارج نطاق الشرق الأوسط ليشمل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي،[1] إذ استطاعت الصين خلال العقدين الماضيين أن تترسخ كشريك مؤثر في فضاء تقليدي تهيمن عليه الولايات المتحدة، مستخدمة علاقاتها الاقتصادية كمدخل رئيس لتعزيز حضورها. فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين وأمريكا اللاتينية من نحو1 مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من 261.57 مليار دولار بحلول عام ٢٠١٣وفي يناير ٢٠١٥، انعقد منتدى التعاون بين الصين ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (منتدى الصين–سيلاك) في بكين، حيث أطلق الرئيس شي جين بينغ استراتيجية تعاون شاملة للفترة بين ٢٠١٥ و٢٠١٩، ركزت على توسيع نطاق الشراكة متعددة المجالات، بما في ذلك السياسة، الأمن، التجارة، الاستثمار، التمويل، البنية التحتية، الطاقة، الموارد، الصناعة، الزراعة، والعلوم والتبادل بين الشعوب وقد ساهم هذا النهج في تعميق العلاقات مع

[1]. كشف استراتيجية الصين الكبرى:هدفها تقويض الهيمنة الأمريكية العالمية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي :https://peacediplomacy.org

دول المنطقة، حيث استمرت بكين منذ ذلك الحين في استخدام دبلوماسية القمم والمؤتمرات كأدوات فعالة لترسيخ نفوذها، مستندة إلى خطاب سياسي قائم على المكاسب المتبادلة والانفتاح وعدم الإملاء وهو ما أتاح لها توسيع نفوذها في مناطق كانت تُعد تقليديًا مجالًا للهيمنة الأمريكية، ما يعكس بوضوح طموح الصين في إعادة تشكيل ملامح النظام الدولي وفق مصالحها الحيوية واستراتيجياتها التوسعية[1]

خامسًا القوة الناعمة الصينية : تعد القوة الناعمة إحدى أبرز الأدوات التي توظفها الصين لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في السياسة الخارجية، وذلك في سياق سعيها لتكريس مكانتها كقوة عالمية بديلة للهيمنة الغربية تنطلق بكين في هذا التوجه من رؤية تقوم على تعزيز جاذبيتها الثقافية والتكنولوجية والتعليمية، بما يسمح بخلق بيئة دولية متقبلة لنموذجها الحضاري والسياسي وفي هذا الإطار، عملت الصين على توسيع شبكتها من معاهد كونفوشيوس في العالم العربي، بما يسهم في نشر اللغة والثقافة الصينية وتعزيز التفاهم المتبادل كما أولت اهتمامًا خاصًا ببرامج المنح الدراسية والتدريبية الموجهة إلى الطلبة من الدول العربية والإسلامية، باعتبارهم أدوات فاعلة في بناء جسور التواصل وتعزيز التغلغل الثقافي الناعم [2]وفضلا عن ذلك، عززت الصين حضورها الإعلامي في منطقة الشرق الأوسط من خلال منصات ناطقة بالعربية مثل قناة CGTN Arabic، وهو ما مكّنها من توجيه خطاب إعلامي يعكس رؤيتها للعالم ويطرح سرديات موازية للسرديات الغربية السائدة وفي السياق ذاته، اعتمدت بكين على تصدير التكنولوجيا المتقدمة، خاصة في مجالي الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال شركات عملاقة مثل هواوي (Huawei) وزد تي إي (ZTE)، كوسيلة لتعميق ارتباط الدول المتلقية بالبنية التحتية التكنولوجية الصينية، ما يجعل من التكنولوجيا أداة تأثير ثقافي واستراتيجي. وتُعدّ استراتيجيات القوة الناعمة الصينية امتدادًا لرؤية الحزب الشيوعي الصيني، التي تمزج بين الاشتراكية ذات الخصائص الصينية والانخراط البراغماتي في النظام الدولي الليبرالي، على نحوٍ

[1]. الصين و"سيلاك"ترسمان خطة تعاون خلال السنوات الخمس المقبلة:شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)على الرابط الاتي : https://www.chinadaily.com.cn

[2]. رهان الصين الكبير على القوة الناعمة ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي : https://www.cfr.org

يسمح بتحقيق المصالح الصينية دون الدخول في صدام مباشر مع القوى الكبرى. وقد نجحت بكين في توظيف أدوات الدبلوماسية الناعمة لاستقطاب النخب الثقافية والتعليمية، وبناء صورة إيجابية عن النموذج الصيني كنموذج بديل قابل للتطبيق في الدول النامية والناشئة للتطبيق، خاصة في الدول النامية[1] وعلى الرغم من امتلاك الصين قوة عسكرية آخذة في التصاعد واستخدامها المحدود في مناطق حساسة كبحر الصين الجنوبي لأغراض الردع، إلا أنها لا تزال تفضل القوة الناعمة كخيار أولي لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، إدراكًا منها لفاعلية التأثير غير المباشر في بناء النفوذ طويل الأمد ويستند هذا النهج إلى المفهوم الذي صاغه جوزيف ناي حول القوة الناعمة، باعتبارها القدرة على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجذب لا الإكراه أو الإغراء المادي وتتبع مصادر هذه القوة من الثقافة، والقيم السياسية، والسياسات الخارجية للدولة فالثقافة المنفتحة والجاذبة تساهم في تعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية، بينما تؤدي الثقافة المنعزلة إلى تقويض هذا الدور كما أن انسجام القيم التي تتبناها الحكومة داخليًا وخارجيًا مع المبادئ الإنسانية العالمية يعزز من مصداقيتها، في حين تُعدّ السياسة الخارجية المرنة والواقعية أحد أهم أدوات التأثير الناعم في النظام الدولي [2]

وبناءً على ذلك، ركزت الصين على تطوير دبلوماسية عامة ذكية وموجهة، قائمة على تقنيات الإقناع والتأثير غير المباشر، بهدف توسيع شبكة شراكاتها الدولية وتكريس صورة الصين كقوة صاعدة تتبنى نهجًا سلميًا وتنمويًا في علاقاتها الدولية

سادسًا: التعددية والمؤسسات الإقليمية والدولية : تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها الدولي من خلال الانخراط الفعّال في المؤسسات متعددة الأطراف، وخصوصًا تلك التي تتيح لها تقليص الهيمنة الغربية على النظام الدولي ومن أبرز هذه المؤسسات منظمة شنغهاي للتعاون، التي تُعد أداةً محورية في تنسيق السياسات الأمنية والاقتصادية بين الصين ودول آسيا والشرق الأوسط كما تبرز مجموعة البريكس كإطار مهم لتعاون الصين مع قوى ناشئة مؤثرة مثل روسيا، والهند،

[1]. سعود محمد الشاوش ، القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين (٢٠١٩_٢٠٢١) ، الخارجية للصين (2019-2021) ،مجلة جامعة عمران ، العدد(٢) ، ٢٠٢٢ .
[2]. اسراء خليل مجيد ، مصدر سبق ذكره .

والبرازيل، وتؤكد بكين على توسيع هذا الإطار بدعمها لانضمام إيران إلى منظمة شنغهاي، في خطوة تعكس توجهًا استراتيجيًا نحو تعزيز حضورها في منطقة الخليج وفي إطار سعيها لتوسيع دوائر الشراكة، شرعت الصين منذ مطلع القرن الحادي والعشرين في بناء شراكات استراتيجية مع قوى كبرى مثل روسيا، والولايات المتحدة، والبرازيل، قبل أن تتجه لاحقًا نحو تعميق العلاقات مع الدول الأوروبية ومع تصاعد مكانتها على الساحة الدولية، أولت بكين اهتمامًا متزايدًا بتوطيد علاقاتها مع الدول النامية، في إطار توجه أوسع نحو إعادة هيكلة النظام الدولي بشكل أكثر توازنًا وتُظهر السياسات الصينية في إدارة التنافس الروسي–الأمريكي تحولًا نوعيًا في دورها العالمي، إذ باتت تمارس نفوذها بصيغة غير مباشرة تعتمد على أدوات اقتصادية ودبلوماسية، دون الانزلاق في صراعات عسكرية مباشرة ويعكس هذا النهج ما يمكن تسميته بالحذر الاستراتيجي، الذي يسمح للصين بتوسيع نفوذها في مناطق شديدة التعقيد والحساسية، مثل الشرق الأوسط، دون إثارة صدامات مكلفة أو الدخول في مواجهات مفتوحة[1].

الخاتمة : تكشف دراسة الموقف الصيني من التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط عن تحوّل لافت في موازين التفاعل الدولي داخل هذه المنطقة الحيوية. فمن خلال قراءة تحليلية للأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للشرق الأوسط، يتضح أن المنطقة لم تفقد مركزيتها، بل ازدادت أهميتها في ظل تحولات النظام العالمي وتعدد مصادر التأثير فيه. فبينما تواصل روسيا والولايات المتحدة تنافسهما التقليدي القائم على النفوذ العسكري والسياسي، تتجه الصين نحو بناء نموذج خاص بها قائم على الاقتصاد والتكامل الإقليمي والاستثمار طويل المدى ولقد برهنت الصين على قدرتها على اتباع سياسة براغماتية محسوبة، تتجنب الانجرار إلى صراعات مباشرة، وتعتمد على أدوات ناعمة تعزز مكانتها دون تهديد مباشر لمصالح القوى الكبرى الأخرى. ويُظهر تحليل أدواتها، من مبادرة الحزام والطريق إلى الدبلوماسية النشطة والوساطة، أن الصين لا تسعى فقط إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، بل أيضًا إلى صياغة دور عالمي أكثر توازنًا واستقرارًا. وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الموقف الصيني من التنافس الدولي في

[1]. سعيد عزيزي ، مبادرةالحزام والطريق الصينية: دور منظمة شنغهاي للتعاون في الأمن الجيوسياسي والتعاون الاقتصادي ، بغداد ، جامعة بغداد ، المجلة المفتوحة للعلوم السياسية ، المجلد (١٤) ، العدد (١) ، ٢٠٢٤.

الشرق الأوسط يعكس توجهاً استراتيجياً أوسع يسعى إلى إعادة تعريف مفاهيم النفوذ والتأثير في العلاقات الدولية، بعيدًا عن المواجهة المباشرة، وبما يخدم مصالح الصين كقوة صاعدة تسعى إلى ترسيخ مكانتها في نظام عالمي متعدد الأقطاب.

الإستنتاجات :

1. توجيه السياسة الخارجية للدول العربية نحو اعتماد مقاربة متوازنة في علاقاتها مع القوى الكبرى، بما يُمكّنها من الاستفادة من التنافس الدولي دون الوقوع في التبعية لأي طرف.

2. تشجيع الدراسات العلمية المتخصصة التي تُعنى بتحليل الدور الصيني في الشرق الأوسط، بهدف بناء رؤى استراتيجية دقيقة تسهم في اتخاذ قرارات أكثر وعيًا وواقعية.

3. تعزيز فرص مشاركة الصين في جهود التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية، بما يساهم في ترسيخ دورها كفاعل دولي داعم للاستقرار والتنمية.

4. تنمية آليات العمل المشترك بين الدول الإقليمية لمواجهة تحديات التنافس الدولي، وذلك عبر تفعيل الدبلوماسية متعددة الأطراف وبناء موقف عربي موحد.

5. إعادة تقييم أنماط التعاون الاقتصادي مع الصين بما يراعي المصالح الوطنية لدول المنطقة، ويحقق التوازن بين المكاسب الاقتصادية والاعتبارات السياسية والأمنية .

قائمة المصادر

أولا : الكتب العربية والمترجمة

1. كرار أنور ناصر البديري ، الصين بزوغ القوة من الشرق ، ط١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العراق ،٢٠١٥
2. ميران حسين حسن، مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي العالمي، (برلين المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،
3. محمد كاظم المعيني ، إيكوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل (دراسة في الإمكانيات ، والتحديات) ، دار السنهوري ، بيروت ، ٢٠١٨ .

4. مصطفى مجيد احمد الجبوري ، التحالف الاستراتيجي الروسي _ الصيني وتأثيره في النظام السياسي الدولي ، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا ، ٢٠٢٤ .

5. عبد الرزاق غافر، تصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين من منظور عربي -خليجي حدود المكاسب وحجم الرهانات، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، 2023.

ثانيا : الرسائل والاطاريح العلمية

1. حيدر زهير جاسم، مبادرة الحزام والطريق ومستقبل المكانة العالمية للصين، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2021.

2. عائشة عمراني ، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط سورية انموذجا ٢٠١٠ ٢٠١٨ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ٢٠١٩،

ثالثا : المجلات العلمية

1. ظفر عبد مطر التميمي ,الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط بين المتغيرات والثوابت , مجلة لارك للفلسفة واللغويات والعلوم الاجتماعية,مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , المجلد ١٣ العدد, ١ .٢٠٢١

2. شذى لطيف عبد الرسول ، التعاون الصيني الروسي وافاقه المستقبلية ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد (٢٧) ، السنة السابعة ٢٠٢٥ .

3. أحمد الأنبارى، التقارب الروسي - الصيني: محاولة تعزيز مكانتها الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (14)، العدد (58)، السنة 2017.

4. محمد حمشي، التقارب المراوغ: هل ستقوض مبادرة الحزام والطريق النفوذ الروسي في محيطه الخلفي؟، مجلة السياسة الدولية، ملحق التحولات الاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (214)، 2018

5. نهلة محمد أحمد جبر، طريق الحرير... استراتيجية القوة الناعمة، مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (171)، 2017

6. محمود عبد العزيز غزوان، التعاون العسكري الروسي الصيني واحتمالات التحالف العسكري، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد(8)، العدد(15)، السنة 2023.

7. سيد محمود علي غنيم، استراتيجية الأمن القومي للصين، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، العدد (4)، 2020.

8. علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، ترجمة: محمود يوسف سليمان، ملحق (تقرير المستقبل)، مجلة توجهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، العدد (٢٦) ،٢٠١٨.

9. اسراء خليل مجيد ، الدبلوماسية والقوة الناعمة الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2011م ، مجلة العلوم السياسية, 66, ٢٠٢٣ .

10. زيدون سلمان محمد, روسيا والصين: محفزات وقيود التعاون في جنوب شرق اسيا , مجلة العلوم السياسية: عدد 68 ، ٢٠٢٤ .

11. شريفة قلاع، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الدوافع والامتدادات والتحديات، المجلة البحثية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد (2)، 2021.

12. غزلان محمود عبد العزيز، "الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وإيران: آفاق التعاون والتحديات المستقبلية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 25، العدد 4، أكتوبر 2024، الصفحات 151-178 .

13. سلام جبار شهاب، الآثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق، مجلة العلوم السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (58)، 2019.

14. محمد متولي، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية: الأهداف الكبرى، الوزن الاستراتيجي، والتحديات، مجلة "عربي سياسات" للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد (46)، 2020

15. سعيد عزيزي ، مبادرةالحزام والطريق الصينية: دور منظمة شنغهاي للتعاون في الأمن الجيوسياسي والتعاون الاقتصادي ، بغداد ، جامعة بغداد ، المجلة المفتوحة للعلوم السياسية ، المجلد (١٤) ، العدد (١) ، ٢٠٢٤.

16. سعود محمد الشاوش ، القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين (٢٠١٩_٢٠٢١) ، الخارجية للصين (2019-2021) ،مجلة جامعة عمران ، العدد(٢) ، ٢٠٢٢ .

رابعا : شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

1. التنافُس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الرابط الاتي :https://rasanah-iiis.org

2. الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين -إيران: آفاق التعاون والتحديات الالمستقبل، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الرابط الاتي : https://jpsa.journals.ekb.eg

3. الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الرابط الاتي :https://studies.aljazeera.net

4. كشف استراتيجية الصين الكبرى:هدفها تقويض الهيمنةالأمريكية العالمية ،شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط :https://peacediplomacy.org

5. الصين و"سيلاك"ترسمان خطة تعاون خلال السنوات الخمس المقبلة:شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)على الرابط الاتي : https://www.chinadaily.com.cn

6. رهان الصين الكبير على القوة الناعمة ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي : https://www.cfr.org